البنك المركزي يؤكد:

الناتج المحلي الإجمالي لليمن يسجل نموا بنسبة ٤,٧٠٪ في ٢٠٠٩م

■ ،،كتب أحمد الطيار

أكد البنك المركزي اليمني أن الاقتصاد الوطني سجل خلال عام ٢٠٠٩م نتائج إيجابية على الرغم من المتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم والمنطقة وتداعيات الأزمة المالية والصدمات الخارجية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط العالمية ، في حين استمرت جهود الحكومة في تنفيذ مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج الرعاية الاجتماعية والاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والبطالة والتطوير المستمر لبيئة الاستثمارات.

وقال البنك في أحدث تقاريره الاقتصادية إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نما خلال العام ٢٠٠٩م بنسبة ٤,٧٠ ٪ مقارنة مع نمو نسبته ٤,٥١ ٪ في عام ٢٠٠٨م قد جاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بشكل أساس مدفوعاً بنمو قطاع الصناعات التحويلية وقطاع النقل والتخزين والمواصلات وبنسبة ٤,٥٥٪ و١٥,٠٤ ٪ على التوالي ، في حين تراجعت بشكل طفيف نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة من ٦,٩٨ ٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٦,٦٥ ٪ في عام ٢٠٠٩م. مبينا آن معظم القطاعات الاقتصادية سجلت معدلات نمو ايجابية ، حيث نما قطاع الزراعة والغابات والصيد بنسبة ٥,٥٥ ٪ وسجلت القطاعات الأخرى معدلات نمو تراوحت مابين ٣ ٪ للقطاع العائلي و ١٥ ٪ لقطاع النقل والتخزين والمواصلات، في حين انخفض أداء قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبه (٦,٥٩٪ وقطاع المطاعم والفنادق بنسبة ٣,٨٥ ٪ خلال عام ٢٠٠٩ . وقد سجلت قطاعات الإنتاج الخدمي مجتمعة خلال عام ٢٠٠٩م نمواً فاق نظيره لقطاعات الإنتاج السلعي مجتمعة ، حيث سجل قطاع الإنتاج الخدمي معدل نمو بلغ نسبة ٧,٢٧٪ مقارنة مع نمو بلغ نسبة ٧,٩٤ ٪ في عام ٢٠٠٨م ، وترتب على ذلك أن بلغت مساهمة قطاعات الإنتاج الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام

٢٠٠٩ ما نسبته ٦٢,٨٣٪ مقارنة مع مساهمة بلغت ما نسبته ٦١,٤٣ ٪ في عام ٢٠٠٨م في حين بلغت مساهمة القطاع السلعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٩م ما نسبته ٣٧,١٧ ٪ مقارنة مع مساهمة . وبلغت ٣٨,٥٧ ٪ في عام ٢٠٠٨ م.

وسجل قطاع الزراعة والغابات والصيد بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠٠٩م نمواً بلغت نسبته ٥,٥٥ ٪ مقارنة مع نمو بلغ ٥,٤٧ ٪ في عام ٢٠٠٨م ونتيجة لذلك ارتفعت أهميته النسبية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بمقدار طفيف إلى ١٢,٨٦ ٪ خلال عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ١٢,٧٦ ٪ في عام ٢٠٠٨م .

كما شهد قطاع الصناعات الاستخراجية بأسعار السوق الثابتة نمواً سالباً خلال عام ٢٠٠٩م تصل نسبته إلى (٦,٥٩ ٪) مقارنة مع نمو سالب نسبته(٨,٠ ٪) في عام ٢٠٠٨م ، وترتب على ذلك أن انخفضت أهميته النسبية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣,٠٧٪ خلال عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ١٤,٦٥ ٪ في عام ٢٠٠٨م. ويعود ذلك إلى انخفاض الكميات المنتجة من النفط .

قطاع الصناعات التحويلية

سجل قطاع الصناعات التحويلية خلال عام ٢٠٠٩م نمواً في الأداء بنسبة ٤,٥٥ ٪ مقارنة مع نمو نسبته ٢,٧٢ ٪ عام ٢٠٠٨م، في حين سجلت أهميته النسبية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٩م ما نسبته ٤,٧٧٪ مقارنة مع نسبة ٤,٧٨ ٪ في عام ٢٠٠٨م.

قطاعا الكهرباء والمياه

شهد قطاع الكهرباء والمياه والغاز خلال عام ٢٠٠٩م معدل نمو نسبته ٨,٥٨ ٪ مقابل نمو نسبته ٨,٧٢ ٪ في عام ٢٠٠٨م، حيث كانت الأهمية النسبية لهذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩م ٠,٧٤٪ مقارنة مع نسبة ٠,٧١ ٪ عام ٢٠٠٨م

قطاع البناء

نما هذا القطاع خلال عام ٢٠٠٩م بنسبة ٥,٨٣٪ مقابل نمو نسبته ٦,١٣ ٪ في عام ٢٠٠٨م وبالمقابل ارتفعت أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٧٣٪ خلال عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ما نسبته ٥,٦٧٪ في عام ٢٠٠٨م.

تجارة الجملة والتجزئة

شهد قطاع تجارة الجملة والتجزئة بأسعار السوق الثابتة خلال عام ٢٠٠٩م انخفاضا في النمو إلى ٥,٧٨ ٪ مقارنة مع نمو نسبته ٦,٧٢٪ في عام ٢٠٠٨ .أما فيما يخص قطاع المطاعم والفنادق فقد حقق معدل نمو سالب خلال عام ٢٠٠٩م بلغ ٣,٨٥٪ مقارنة مع معدل نمو سالب بلغ ١٣,٤٤٪ في عام ٢٠٠٨م. في حين ارتفعت الأهمية النسبية لقطاعي تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠٠٩م إلى ٢٣,٢٦ ٪ مقارنة مع ما نسبته ٢٣,١٥ ٪ في عام ٢٠٠٨م.

النقل والاتصالات

شهد هذا القطاع معدل نمو بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠٠٩م نسبته ١٥,٠٤ ٪ مقارنة مع نمو نسبته ١٧,٢٣ ٪ في عام ٢٠٠٨م ومحصلة لذلك ارتفعت الأهمية النسبية لهذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠٠٩م إلى ١٩,٢٤٪ مقارنة مع مساهمة نسبتها ١٧,٥٨٪ في عام ٢٠٠٨م . ويرجع ذلك إلى نمو سوق الاتصالات وتحسن حركة النقل مدعومة بارتفاع النشاط التجاري والسياحة الداخلية.

التمويل والتأمين

سجل هذا القطاع نموا بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠٠٩م نسبته ٣,٢٥ ٪ مقارنة مع نمو نسبته ٨,٢٤ ٪ في عام ٢٠٠٨م، في حين بلغت أهميته النسبية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠٠٩م ما نسبته ٩,٢١ ٪ مقارنة مع ما نسبته ٩,٤٤ ٪ في عام ٢٠٠٨م.

وسجل قطاع منتجي الخدمات الحكومية خلال عام ٢٠٠٩م معدل نمو بلغت نسبته ٤,٠٪ مقارنة مع معدل نمو نسبته ٤,١٦ ٪ في عام ٢٠٠٨ م وقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩م إلى ٨,٨١٪.

توقعات بتراجع عجز الموازنة العامة للدولة إلى ٢,٥٪ بحلول ٢٠١٣م

■ ،،كتب/ علي البشيري

توقع تقرير حكومي بتراجع عجز الموازنة العامة للدولة إلى ٢,٥٪ بلحول عام ٢٠١٣م وذلك من ٧,٧٪ عام ٢٠١٠م.

وبين التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن النفقات العامة ستنخفض إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٨,٥٪ وذلك من ٣١,٤٪.

كما ستنخفض الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٦٪ مقابل ٢٣,٨٪ خلال نفس الفترة.

ولفت إلى أن الانخفاض المتوقع في الإيرادات العامة نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية والتي يتوقع انخفاضها إلى ٥٩,١٪ من إجمالي الإيرادات مقابل ٦٤,٤٪.

الجدير بالذكر أن الحكومة أتخذت خلال الفترة الماضية حزمة من الإجراءات الهادفة إلى ترشيد النفقات وتنمية الإيرادات غير النفطية.

ارتفاع قيمة انتاج الصيد الصناعي إلى ٨٧١,٢ مليون ريال

■ ،،كتب/ علي محمد

سجلت قيمة إنتاج الصيد الصناعي ارتفاعاً خلال العامين الاخيرين إذ زادت إلى ٨٧١,٢ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م مقابل ٣٤٢,٤ مليون ريال في عام ٢٠٠٨م وبزيادة تبلغ ٥٢٨,٨ مليون ريال.

وأوضحت بيانات احصائية صادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء أن الإنتاج من الصيد الصناعي ارتفع إلى ٤,٢ الف طن مقابل ١,٥ ألف طن.

وأشارك إلى أن إنتاج الشركات والمؤسسات العاملة في البحر الاحمر ارتفع إلى ٢,٣ ألف طن بقيمة ٤٢٠ مليون ريال مقابل ١,٢ الف طن بقيمة ١٧٧,٥ مليون ريال.

كما بلغ إنتاج الشركات والمؤسسات العاملة في البحر العربي وخليج عدن ١,٩ الف طن بقيمة ٤٥١ مليون ريال مقابل ٣٦٨ طناً بقيمة ١٦٥ مليون ريال.

في ورشة عمل بصنعاء

تدريب ٣٥ نقابياً من عمال البناء والأخشاب على مهارات الحوار الاجتماعي

■ ،،الثورة/ خليل المعلمي

بدأت أمس في صنعاء ورشة العمل التدريبية حول "الحوار الاجتماعي في اليمن" والتي نظمتها النقابة العامة للعاملين في البناء والأخشاب وصنع مواد البناء بالتعاون مع الاتحاد الدولي للبناء والأخشاب بمشاركة ٣٥ مشاركاً من اللجان النقابية من مختلف محافظات الجمهورية.

وفي حفل الافتتاح أشار رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن محمد محمد الجدري إلى أهمية هذه الورشة في إكساب المشاركين المهارات والمعارف حول الحوار الاجتماعي الذي يعتمد على الحوار والنقاش مع الجهات المعنية حول عدد من القضايا مثل قضية الأجور والتأمين الصحي وتحسين ظروف العمل من صحة وأمن صناعي وسلامة مهنية وغيرها.. منوهاً بأن الحوار هو أساس برمجي وتخطيطي لاستمرار الحياة بشراكة من الجميع لتحقيق الاستقرار النفسي للمجتمع.

وأوضح الجدري أن العمالة اليمنية ستواجه تحديات كبيرة بعد دخول اليمن إلى منظمة التجارة العالمية ولا بد من مواجهة هذه التحديات ومجابهتها من خلال تدريب وتأهيل وتطوير الأيدي العاملة اليمنية وكذلك الشركات اليمنية لتصبح قادرة على المنافسة وفي مجالات عديدة.. مشيداً بالانجازات التي تحققت استعداداً لخليجي عشرين في كثير من المنشآت الرياضية والفندقية في محافظتي عدن وأبين والتي تدل على مهارة العمالة اليمنية.

كما أشار الجدري إلى دور العمل النقابي في عدد من القضايا مثل المشاركة في إعداد وصياغة القوانين التي تخص العمل وذلك من خلال الحوار والنقاش والتواصل مع الجهات الحكومية.. مشيداً بجهود النقابة العامة للبناء والأخشاب وصنع مواد البناء في الإعداد والتحضير لمثل هذه الورش.

من جهته أوضح الدكتور علي محمد النصيري ممثل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أن الحكومة صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل وبالحريات النقابية والحوارات الاجتماعية.. مشيراً إلى أن القوانين التي تخص الشؤون الاجتماعية والعمل تم إعدادها وصياغتها من خلال الحوار والنقاش وبمشاركة شركاء في العمل الاجتماعي والنقابي.

من جهة أخرى أشار الاخ يحيى محمد الطبيب رئيس النقابة العامة للعاملين في البناء والأخشاب إلى أن انعقاد هذه الورشة يتزامن مع انطلاق العرس الرياضي المتمثل في خليجي ٢٠ والذي تستضيفه بلادنا حالياً.. منوهاً بأن مشاركة اللجان النقابية من مختلف محافظات الجمهورية تجسد الوحدة الوطنية في العمل النقابي وتؤكد وحدة الشعب اليمني من أقصاه إلى أقصاه..

وأكد الطبيب أن النقابة ستواصل مسيرتها في عقد العديد من الورش التدريبية وستستمد قوتها من قوة أعضائها.. مؤكداً ضرورة وجود رؤية موحدة حول العديد من المواضيع التي سيتم مناقشتها.

هذا وستناقش الورشة التدريبية على مدى يومين العديد من المواضيع والقضايا التي تهم العاملين مثل أنواع وأساليب التأمين وماهية الحوار الاجتماعي وصفات المحاورين والعوامل المؤثرة في هذا الحوار وستتطرق الورشة إلى الحرية النقابية والحق في تكوين منظمات المجتمع المدني كما سيتم مناقشة واقع وظروف النقابة العامة للبناء والأخشاب.